اللحن في نظر الدرس النحوي
وعلم اللغة الحديث

دكتور/ محمد بن ردّة بن عطية الله العُمري
الكلية الجامعية بالقنفذة
جامعة أم القرى

ملخص البحث:

درس البحث قضية اللحن في ضوء الدراسات اللغوية العربية القديمة، وعلم اللغة الحديث، معرجا على مراحل دراسته العربية، منذ ظهوره حتى التأليف فيه.

وقد وقف البحث على مستويات اللحن، وما قابل ذلك من التآليف اللغوية، موضحا العلاقة بين هذه المستويات ومراحل التأليف اللغوي.

كما أكد البحث على أن دراسة اللحن في العربية كانت تنطلق من فكر مستقل، شعر بضرورة وضع نظام لغوي يضمن بقاء المستوى الفصيح، ويرد إليه كل ما نَدَ عنه، لارتباط هذا المستوى بلغة القرآن الكريم.

أما في الدراسات اللغوية الحديثة فقد أكد البحث على أن النظرة للحن كانت تنطلق من اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية عرفية يحكمها ذوق المتكلمين بها،وبالتالي فليس في نظر علم اللغة حاجة لوضع نظام يحد من هذا العرف.

وقد ظهر من خلال البحث أن هذه النظرة تنطلق من الفكر الغربي القائم على التحول والتبدل، وفق الظروف التاريخية التي تستلزمها مراحل هذا الفكر.

وانتهى البحث إلى تقرير أن موقف اللغويين العرب،ونظرتهم للجهد اللغوي القديم كانت ترتكز على التبعية، والتأثر بالدراسات اللغوية الغربية.

This paper discusses the issue of linguistic errors in both, the old and contemporary Arabic linguistic studies. It adopts a diachronic approach to trace the first establishment of the linguistic errors and its composition by Arab linguists. The paper starts by discussing the old Arabic linguistic studies. In doing so, it mainly focuses on the levels of these errors and their corresponding stages of linguistic compositions in order to explain the relation between these levels and stages. As a result, this paper asserts that the old studies and analysis of linguistic errors in Arabic language came from an independent point of view that necessitates constructing a linguistic system to sustain the level of eloquence, and to regain its lost features. The importance of constructing this system comes from the fact that the level of eloquence is highly connected with the language of the Holy Qur'an. Then, the paper moves to discuss the contemporary linguistic studies. It reveals that the way linguistic errors are discussed and analyzed in these studies comes from the fact that language is considered as a social customary phenomena, which is governed by the taste of its speakers. Therefore, linguistically, there is not a need for constructing a system to control or limit this custom. Also, the paper reveals that the way these errors are analyzed in the contemporary studies is borrowed from the western linguistic intellect, which is based on transformation and replacement. Eventually, the paper concludes its results by reporting that the stance of Arab linguists and their views regarding the old linguistic efforts manifest their being affected by and dependent on the western linguistic studies.

اللغة النموذجية في مستواها الأفصح هي المثال المحتذى، ورابطة التفاهم بين أبناء الأمة الواحدة، وهي بذلك وسيلة نقل الفكر وتوحده.

لقد كان لدى القدماء حرص قوي على سلامة اللغة التي ارتضوها أنموذجًا للمستوى المشترك الأفصح من الاستعمال، والذي تمثل بصورة جلية في لغة القرآن الكريم، فاستطاعوا – انطلاقًا من هذا الحرص – أن يقيموا نظامًا لهذا النموذج اللغوي الذي يشتركون فيه، تقوم شواهده على الاستقراء من أفواه الأعراب الموثوق بلغتهم.

ومن المسلم به أن نشأة النحو العربي كانت مرتبطة بالحرص على النموذج المثالي من اللغة ؛ ليُتجنب اللحن فيه، خاصة حين شعر أهل اللغة بمداهمة اللحن للغتهم المثالية، وزاد الأمر حين امتد اللحن إلى القرآن الكريم، وذلك بشيوعه على ألسنة الأعاجم والموالي، ومنها إلى ألسنة أبناء العربية.

فـ« تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسًا، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستبطنوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه»[1].

إذن لم يكن العرب يلتفتون إلى الخطأ في اللغة إلا حين اختلطوا بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة، وما تبع ذلك من امتزاج غير العرب بالعرب في بدايات العصر الإسلامي.

بدأت بعد هذا الاختلاط والامتزاج لغة الاستعمال اليومي تداهم النموذج المثالي من اللغة وتزاحمه، وقد صورت هذه المزاحمة كتب الأدب الجغرافي،كأحسن التقاسيم، وصفة جزيرة العرب،وغيرهما.

([1]) المقدمة، ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١٦ هـ، ص ٤٠٣.

لقد صورت هذه المؤلفات زحف لغة الاستعمال اليومي على الحواضر، ثم على البوادي، الأمر الذي دفع الغيورين على اللغة إلى المسارعة في تدوينها، واستنباط القواعد التي تفسرها، ويقوم بمجموعها نظام النموذج الأعلى منها.

وإذا كان من المقرر عقلاً ونقلاً أن القوانين تؤدي إلى الانضباط، وتسهم في الحفاظ على سير النظام، فإن القوانين اللغوية تمنع اندثار اللغة العالية، أو القضاء عليها، حيث تهيمن هذه القوانين على اللغات الخاصة حتى تتلاشى، أما لغة الحياة اليومية فمحال السيطرة عليها ؛ لأنه لا يمكن متابعتها أو تصنيفها، إذ هي في حركة متغيرة.

لقد جابه زحف لغة الاستعمال اليومي حركة تنقية لغوية شاملة، هدفها المحافظة على النموذج المثالي، وتنقيته مما لاث ألسنة الناطقين به من كلام دخيل أو مختلف عن سنن الكلام العربي في الأصوات، أو الصيغ، أو نظام الجمل، أو حركة الإعراب، أو دلالة الألفاظ[1].

ظهرت هذه الحركة في مؤلفات كانت تتواءم ومرحلة التصحيح التي كانت تحتاجها اللغة، فأول ما يصادفنا الفصيح لثعلب، وأدب الكاتب لابن قتيبة.

ثم أصبحت فيما بعد تتخذ اللحن على وجه التخصيص عنواناً لها فظهرت كتب (لحن العامة).

ثم أصبحت التسمية تلائم الغرض العام من التأليف فظهرت كتب (إصلاح المنطق) و(تقويم اللسان) و(تصحيح التصحيف) و(الجمانة في إزالة الرطانة).

ودلالة اللحن في هذه المؤلفات هو الخطأ في اللغة، سواء في أصواتها، أو نحوها، أو صرفها، أو معاني مفرداتها، « وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا

([1]) هذا الإيراد هو على سبيل التمثيل لا الاستقصاء، وبما يخدم الفكرة، والغرض من ذلك بيان التدرج في نظر اللغويين للحن، وهي مرتبة حسب مراحلها الموازية لمراحل اللحن، ومن المعلوم أن هناك كتبًا كثيرة منسوبة لأوائل النحويين واللغويين لم أذكرها إما للاختلاف في نسبتها، أو لفقدها وعدم العثور عليها.

المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الفصيح والتعبير الملحون »[١] .

وقد جمع د. عبد العزيز مطر خمسًا وثلاثين مسألة مما ورد من اللحن في أوائل نشأته في (البيان والتبيين، وعيون الأخبار، والعقد الفريد)، ووجد أن من بين هذه الحالات أخطاء في الإعراب رويت عن شخصيات عربية معروفة بأسمائها كالحجاج والوليد وبشر بن مروان وخالد القسري، وأخطاء في الأصوات والصيغ رويت عن الموالي[٢].

ولعل في هذا دليل على أن الخطأ في الإعراب كان أول مظهر من مظاهر اللحن في أوائل نشأته، يؤيد ذلك قول أبي الطيب اللغوي : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب »[٣].

وقول الزبيدي : « ففشى الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب، الذي هو حليها، والموضح لمعانيها »[٤].

ولعل هذا يشي لنا بأسبقية نشأة النحو على التأليف في لحن العامة الذي يندر في الكتب المؤلفة فيه تصحيح الخطأ في الإعراب، فقد كانت اللغة المستعملة في ضوء التحديد الزماني والمكاني هي المقياس الأول لمستوى الصحيح من اللغة، وأضيف إلى هذا الاستعمال القياس، بعد أن استقرت أسس علم النحو.

مما تقدم يمكن أن نقرر أن كتب اللحن لم تكن تحكم على استعمال معين بالخطأ أو الصواب إلا بناء على مقاييس محددة، ويمكن النظر إلى مقاييس الصواب اللغوي عند العرب من عدة وجوه :

---

(١) العربية، يوهان فك، ترجمة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ٢٥٤.

(٢) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، ص ١٦٠.

(٣)مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، ص ٥.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ، الزُبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٣م،ص ١١.

١) مقاييس في مرحلة الجمع اللغوي.
٢) مقاييس بعد وضع النظام اللغوي.
٣) مقاييس بعد قيام حركة تنقية اللغة.

ورغم اختلاف المدارس النحوية إلى بصرية وكوفية، وما يتبع ذلك من نظرة كل مدرسة إلى المسموع وإقامة القواعد عليه، ثم القياس واعتباره معيارًا للتفسير والتصحيح، فإنه لم يكن هناك تباين في رد كل ما خالف الفصيح المطرد، مع فتح المجال للأساليب المقيسة على كلام العرب الموثوق بلغتهم وفصاحتهم.

لم يكن الاختلاف حول مَنْ تؤخذ عنهم اللغة، ولا حول التوسع في القياس من عدمه سببًا في اختلاف مقياس الصواب عند المدرستين، فالغاية العلمية واحدة وهي إقامة النظام القادر على ضبط اللغة، وتمييز المستقيم منها والمنحرف عن جادتها.

ولعل التحديد الزماني والمكاني ضابط عام مشترك، تتفق فيه المدرستان، وبالتالي يقبل من اللغة ما كان داخلاً فيه، بغض النظر عن درجة القبول له عند كلا المدرستين.

وهناك أمر جدير بالإشارة إليه، وهو أن القدماء ممن أقاموا نظام العربية لم يكونوا يرون أن الخروج عن المطرد لحنًا، ما دام أنه داخل في حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية، وهم مع ذلك لا يساوونه بالمطرد المنقاد من اللغة، بل يجعلونه في موضعه اللائق، ويصنفونه بالنظر إلى ما اطرد وفشى من اللغة.

يقول ابن جني : « وأعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلابد فيه من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره »[١]، ويقول أيضاً : « ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه في العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط »[٢].

ويبنى على ذلك أن اللحن لم يعرف في الجاهلية، ولا في زمن الفصاحة على الأرجح، يقول الرافعي معلقاً على الأثر عن النبي ﷺ حين سمع لحن رجل يقرأ

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١ / ٩٩.
(٢) المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ، ١ / ٢٣٦.

القرآن:« أرشدوا أخاكم »:« فلوكان اللحن معروفًا في العرب قبل الإسلام، مستقر الأسباب،لجاءت العبارة على أن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب »[١].

وذكر الجاحظ أن « أول لحن سمع في البادية : هذه عصاتي بدل عصاي، وأول لحن سمع في العراق : حي على الفلاح بكسر الياء بدل فتحها »[٢].

لقد كان من مظاهر حرص اللغويين على النموذج الأفصح ونقائه، أن اعتمدوا مبدأ الثقة لنقله فـ« كلام العربي يجيء على ما بني عليه، وأُخذ عنهم، ولا يُعدّى به موضعه، ولا يجوز أن يتكلم فيه غير أهل المعرفة الراسخين فيه الذين أخذوه عن العرب أو عمن أخذ عنهم من ذوي التمييز والثقة »[٣].

ومن مظاهره أيضًا أنهم لم يقيسوا على القليل أو الشاذ، وفي الوقت نفسه لم يخطئوه أو يجعلوه لحنًا.

يقول ابن فارس : « فليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها »[٤].

وحين نصل إلى المحدثين من اللغويين نجد لهم ملاحظات على الأساس الذي بنيت عليه القواعد،وقام عليه نظام اللغة، من حيث التحديد المكاني والزماني فاللغويون في نظرهم « لم يقصروا تقعيدهم لقواعد اللغة على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة »[٥].

ومن جهة أخرى فقصر القدماء السليقة اللغوية على زمن معين وبيئة معينة خلق في أذهانهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان.

يقول د. تمام حسان : « تستطيع أن ترى الخطأ المنهجي في التفكير في دراسة لغة عربية ذات مرحلة واحدة، أو بعبارة أوضح ذات صورة لم تتغير من الجاهلية إلى

---

(١) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١ / ٢٤.

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١ / ٧٥.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ٢٠٠٣، (٣ / ٤٤٨).

(٤) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق السيد صقر، ص ٥٧.

(٥) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ص ٣٨.

الوقت الحاضر، مثل هذا التفكير لابد أن يقود إلى المعيارية ؛ لأنه سيحتم فرض قاعدة من مرحلة على مثالٍ من مرحلةٍ أخرى »[1].

فالسليقة اللغوية عند المحدثين شكلت عائقًا في وجه وضع نظام لغوي شامل، يقوم على الشمولية ابتداءً، ثم القدرة على التشكل في كل زمان ومكان، وبالتالي كان من الأليق بالقدماء أن لا يضعوا نظامًا مغلقًا يقوم على استقراء محدد، ويصف لغة زمان ومكان محدودين، ناهيك عن الانتقائية التي قامت عليها شواهد هذا النظام الحاد.

وعلى المستوى الصوابي يرى المحدثون أن القدماء تشددوا في قصر معيار الصواب على موافقة المسموع أو الجري على قياسه، فهم بذلك لا يعيرون الجانب الاجتماعي اهتمامًا، بالرغم من أنه هو ما كان ينبغي أن يبنى على أساسه الحكم الصوابي من عدمه.

فـ« للحكم على ما يسمى بالصواب أو الخطأ في اللغة يجدر بنا أن لا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة، أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا، بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل : هل استخرج هذا المتكلم مثل هذا القول من حافظته، أو كوَّنه هو بنفسه، وعلى أي قول قاس هذا»[2].

فالمستوى الصوابي إذن « معيار لغوي يرضى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويَيْن، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال، والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم »[3].

وبناء على هذا فإن لكل مجتمع لغوي مقياسًا اجتماعيًا، هو معيار الصواب والخطأ، وهذا يعني تعدد هذا المعيار بتعدد المجتمعات زمانًا ومكانًا.

([1]) اللغة بين المعيارية والوضعية، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط ١٤٢١ هـ، ص ١٨٤.

([2]) من أسرار العربية، ٤١.

([3]) اللغة بين المعيارية والوضعية، ٦٧.

واللغة على هذا- أيضاً – تتساوى وكل ما يحكمه العرف، ويقبله الذوق العام أو يرفضه، فالصواب اللغوي هو « الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم »[١].

وبالتالي فالخطأ هو ما يخالف هذا العرف، وليست اللغة بحاجة لنظام من خارجها، فهي تتحكم في نفسها، وتصطنع لها نطاقًا خاصًا يظهر كعادات لغوية اجتماعية يتعارف عليها المجتمع اللغوي.

لقد كان منطلق هذا الاتجاه النظر إلى اللغة على أنها « نظام عام يشترك الأفراد في اتباعه، ويتخذونه أساسًا للتعبير... تخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة الجمعية، وما تقتضيه هذه الحياة »[٢].

إن اللغة وفق هذا المنظور ليست من صنع فرد أو أفراد، بل هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يحتاج أفراده إلى اتخاذ وسيلة للتفاهم، وبهذا يتلقى كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية النظام اللغوي بطريق التعليم والمحاكاة، كما يتلقى عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى[٣].

وهذا يستلزم أن اللغة ليست بحاجة لعالِم يضع قوانينها أو يقيم قواعدها، بل هي في حاجة فقط لمن يكتفي بوصفها مستقلة، وتسجيل الملاحظات عليها، ثم يلاحظ قوانين التطور كظاهرة لغوية مثلها مثل باقي ظواهر تطور المجتمعات، وتخضع لكل القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية الأخرى.

« فاللغة إذن ظاهرة اجتماعية، وهي بوصفها هذا تؤلف موضوعًا من موضوعات علم الاجتماع »[٤].

والمحدثون العرب متبعون لما انتهت إليه دراسات الغربيين في ذلك، فمقياس الصواب عند « سايسي » هو : « تعود المتكلمين على العبارة واستعمالهم إياها

---

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع، يسبرس، ترجمة : د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو، ١٩٢٤، ص ١٢١.

(٢) اللغة والمجتمع، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص ٤.

(٣) اللغة والمجتمع، ٤، بتصرف.

(٤) السابق، ٦.

استعمالاً مطردًا،.....إن ما يصح أن يطلق عليه صواب هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة »[1] .

وبهذا فالخطأ هو ما يخالف هذا العرف الاجتماعي، وأيضًا فليس هناك نظام له صفة الاستمرار لضبط هذا العرف، أو وضع قواعد خاصة له يمكن تعميمها، والاحتكام إليها.

وقد حدد جسبرسن الصواب اللغوي بأنه « الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم »[2] ؛ ولهذا بعد استعراض النظريات التي قيلت في هذا الصدد لم يجد منها ما يصلح أساسًا للحكم بالصواب أو الخطأ[3].

لقد كان المنطلق عند هؤلاء اعتبارهم اللغة كائناً حيًّا، تخضع لما يخضع له الكائن الحي، في نشأته ونموه وتطوره ؛ ولذا فالقوانين النحوية لا سلطة لها على لغة الاستعمال، فالمجتمع هو الذي يحدد ذلك كما يمليه عرفه العام.

وبهذا فما كان عند القدماء لحنًا أو خطأً ليس في نظر المحدثين إلا تطورًا ونموًا للغة، « والذي منع علماء الشرق – مع بذلك الجهد العجيب في درس العربية من جهة الصرف والنحو، ومن جهة المفردات – عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام سببان مرتبطان أحدهما بالآخر، أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده، وعلى المنع من كثير من العبارات.... والسبب الثاني : اعتقاد علماء الشرق أن أكمل ما كانت عليه اللغة، وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم، وهذا حكم غير علمي »[4].

كان هذا هو رأي الدارسين للغة في العصر الحديث في موقف علمائنا القدامى من اللحن، وهو رأي من وجهة نظري غير قويم، ولا سديد ؛ لقيامه على تصورات غير دقيقة.

---

(1) انظر، اللغة بين الفرد والمجتمع، جسبرسن، ترجمة : د. عبد الرحمن أيوب،ص ٩٩.

(2) اللغة بين الفرد والمجتمع، ١٢١.

(3) السابق، ٩٩ وما بعدها.

(4) التطور النحوي، ٢٠٤.

أولها اعتبارهم اللحن، واللهجات، والتطور صورًا، لأصل واحد، والأمر في العربية على خلافه، فاللحن خروج صريح على نظام اللغة المطردة، واللهجات صور يمكن من ائتلافها تكوين لغة لها نظام متعدد الأوجه في القبول والتأويل، بما لا يخرج عن الاستعمال داخل محيط هذا الائتلاف.

وليس أدل على ذلك من أن النحويين – كما سبق أن ذكرنا – لم يكونوا يلحنون الأعراب الذين سمعت عنهم اللغة، حتى وإن جاء عنهم خلاف المطرد المشهور، فـ« ما تكلمت به العرب، ووقع في أشعارها وأخبارها، ونقله أهل الثقة عنها، لا تُلحَّن به العامة، وإن قلت شواهده وضعف قياسه »[1].

ومن الجهة الأخرى فصرامة القاعدة النحوية، لم تكن تصمد أمام قوة السماع، وفصاحة المسموع، ولهذا لم يكن القياس سبيلاً للحكم بتلحين مسموع معتبر « فإن المقاييس النحوية تابعة للأمور اللغوية، فيجب تنزيلها على ما كان واقعًا في اللغة، فإذا ما ورد ما يخالف الأقيسة النحوية من جهة الفصحاء وجب تأويله، ويطلب له وجه في مقاييس النحو، ولا يجوز ردّه لأجل مخالفته النحو »[2].

مع الإشارة إلى أن أصحاب الخلط في ذلك قد يكونون من غير العرب، كما ظهر معنا سابقًا من نص جسبرسن.

ويضاف إلى هذا التصور ما كان يتصوره المحدثون من تساوي منطلقات وأهداف دراسة اللغة قديمًا وحديثًا، ولاسيما وهو في الغرب قائم لتحقيق أهداف خاصة تحكمها طبيعة لغتهم، والتحولات المعرفية والاجتماعية التي يعيشها مجتمعهم ؛ لهذا « يمكن أن يفهم التطور اللساني بصورة عامة على أنه موسوم بالتناقض الدائم بين حاجات الإنسان التواصلية والتعبيرية، وبين ميله نحو تقليص نشاطه النفسي والفيزيائي حتى الحدود الدنيا »[3].

---

(1) المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ، ص ١٤.

(2) الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان، ٣ / ٤٤٢.

(3) الكلام والشعر، ميكيل دوفرون، مجلة الفكر العربي، ع ٦١، ١٩٩٠، ص ١٨٣.

فكانت أصول مناهج هذه الدراسة منطلقة من فكر يؤمن بحتمية التحول والتطور الخاطف في الأفكار والمعتقدات، وتتبع ذلك اللغة.

فالتطور اللغوي « ظاهرة بارزة تحتاج إلى الدراسة والاهتمام في اللغات الأوروبية التي لا يمضي عليها قرن حتى تصبح في حاجة إلى معجم لغوي حديث»[1].

والأمر في العربية على خلاف ذلك، فهي تسير في ثبات وتحول في آنٍ واحد، ثبات في جانبي الوظائف والأصوات، وتحول واتساع في جانبي المعجم والدلالة.

فقد مكنها الثبات النحوي الوظيفي من الحفاظ على المستوى الفصيح، الذي تمثله لغة القرآن الكريم، وهو كتاب تلتزم الأمة دينيًا بتعلمه وفهمه في كل عصورها إلى قيام الساعة.

وقد مكنها هذا القرآن من الحفاظ على إرثها من الأصوات، إذ بذل اللغويون جهودًا جبارة في خدمة أصوات العربية، ثم توجوا هذه الجهود بإقامتهم صرح علم التجويد الذي ارتبط بالقرآن الكريم منبعًا وغايةً.

أما في جانبي الدلالة والمعجم فلم يغلق القدماء نظامها، ولم يزالا قادرين على التمدد، والاتساع، والاستيعاب لكل ما تقتضيه طبيعة ومرحلة العربية، كلغة دينية وقومية خالدة، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

([1])مقالات في الأدب واللغة، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ، ص ٧٣.

الخاتمة:

يمكنني أن أخلص بعد هذا التطواف في قضية اللحن إلى النتائج التالية:

- كان لدى القدماء حرص قوي على سلامة اللغة التي ارتضوها أنموذجًا للمستوى المشترك الأفصح من الاستعمال، والذي تمثل بصورة جلية في لغة القرآن الكريم.
- لم يكن العرب يلتفتون إلى الخطأ في اللغة إلا حين اختلطوا بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة، وما تبع ذلك من امتزاج غير العرب بالعرب في بدايات العصر الإسلامي.
- صورت هذه المؤلفات زحف لغة الاستعمال اليومي على الحواضر، ثم على البوادي، الأمر الذي دفع الغيورين على اللغة إلى المسارعة في تدوينها، واستنباط القواعد التي تفسرها، ويقوم بمجموعها نظام النموذج الأعلى منها.
- القوانين اللغوية تمنع اندثار اللغة العالية، أو القضاء عليها، حيث تهيمن هذه القوانين على اللغات الخاصة حتى تتلاشى، أما لغة الحياة اليومية فمحال السيطرة عليها ؛ لأنه لا يمكن متابعتها أو تصنيفها، إذ هي في حركة متغيرة.
- ظهرت حركة تنقية اللغة في شكل مؤلفات، كانت تتواءم ومرحلة التصحيح التي كانت تحتاجها اللغة.
- الخطأ في الإعراب كان أول مظهر من مظاهر اللحن في أوائل نشأته.
- القدماء ممن أقاموا نظام العربية لم يكونوا يرون أن الخروج عن المطرد لحنًا، ما دام أنه داخل في حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية، وهم مع ذلك لا يساوونه بالمطرد المنقاد من اللغة.
- لم تكن كتب اللحن تحكم على استعمال معين بالخطأ أو الصواب إلا بناء على مقاييس محددة، ووفق ما تقتضيه مرحلة التصحيح اللغوي.
- من مظاهر حرص اللغويين على النموذج الأفصح ونقائه، أن اعتمدوا مبدأ الثقة لنقله، وأنهم لم يقيسوا على القليل أو الشاذ، وفي الوقت نفسه لم يخطئوه أو يجعلوه لحنًا.
- للمحدثين من اللغويين ملاحظات على الأساس الذي بنيت عليه القواعد،وقام عليه نظام اللغة، من حيث التحديد المكاني والزماني.

- السليقة اللغوية عند المحدثين شكلت عائقاً في وجه وضع نظام لغوي شامل، يقوم على الشمولية ابتداءً، ثم القدرة على التشكل في كل زمان ومكان.
- يرى المحدثون أن القدماء تشددوا في قصر معيار الصواب على موافقة المسموع أو الجري على قياسه، فهم بذلك لا يعيرون الجانب الاجتماعي اهتمامًا، بالرغم من أنه هو ما كان ينبغي أن يبنى على أساسه الحكم الصوابي من عدمه.
- لكل مجتمع لغوي مقياس اجتماعي، هو معيار الصواب والخطأ، وهذا يعني تعدد هذا المعيار بتعدد المجتمعات زماناً ومكاناً.
- الخطأ وفق علم اللغة هو ما يخالف هذا العرف اللغوي العام، وعليه فليست اللغة بحاجة لنظام من خارجها، بل هي تتحكم في نفسها.
- المحدثون العرب في نظرتهم للغة، وفي حكمهم على جهود القدماء متبعون لما انتهت إليه دراسات الغربيين في ذلك.
- منطلقات وأهداف دراسة اللغة في الغرب قائمة لتحقيق أهداف خاصة تقتضيها طبيعة لغتهم والتحولات المعرفية والاجتماعية التي يعيشها مجتمعهم.
- أصول مناهج الدراسة اللغوية في الغرب منطلقة من فكر يؤمن بحتمية التحول والتطور الخاطف في الأفكار والمعتقدات، وتتبع ذلك اللغة.
- الأمر في العربية على خلاف الدراسة الغربية، فالعربية تسير في ثبات وتحول في آنٍ واحد، ثبات في جانبي الوظائف والأصوات، وتحول واتساع في جانبي المعجم والدلالة.
- مكَن الثبات النحوي الوظيفي العربية من الحفاظ على المستوى الفصيح، الذي تمثله لغة القرآن الكريم، وهو كتاب تلتزم الأمة دينياً بتعلمه وفهمه في كل عصورها إلى قيام الساعة،وقد مكنها هذا القرآن –أيضًا–من الحفاظ على إرثها من الأصوات.

المراجع:

- المقدمة، ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا،ط١، ١٤١٦ هـ.
- العربية، يوهان فك، ترجمة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر،١٩٨٠م.
- طبقات النحويين واللغويين ، الزُبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٣م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية،بيروت،(د.ت)
- المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت،١٤٠٢هـ.
- البيان والتبيين، الجاحظ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ط٢،١٩٨٠م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ٢٠٠٣.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق السيد صقر.
- من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط ١٤٢١ هـ.
- اللغة بين الفرد والمجتمع، يسبرس، ترجمة : د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو، ١٩٢٤ م.
- اللغة والمجتمع، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة.(د.ت)
- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ.

- الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان.(د.ت)
- مقالات في الأدب واللغة، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ هـ.
- الكلام والشعر، ميكيل دوفرون، مجلة الفكر العربي، ع ٦١، ١٩٩٠.